الرؤية السياسية عند ابن الطِقْطِقَى في ظل واقع السيطرة المغولية

م.د.محمد خالد عبد*

تأريخ التقديم: 2011/4/6 تأريخ القبول: 2011/5/16

المُقدمـــــة

يمثل ابن الطِقْطِقَى أنموذجاً لفئةٍ من العلماءِ والأدباءِ الذين حاولوا التأقلم مع الأوضاع السياسية والفكرية التي نجمت عن احتلال المغول لمعظمِ أراضي المسلمين، وسقوط نظام الحكم في العالم الإسلامي متمثلا بالخلافة العباسية في بغداد عام 656هـ/1258م. فقد فرضت التحولات السياسية والفكرية التي أحدثها المغول، ولاسيما في نظام الحكم والإدارة، حضورها على العلماء والمفكرين، فانقسموا إزاءها إلى اتجاهاتٍ عدةٍ، فمنهم من رفض ما أفرزه الحكم المغولي من تحولات جملة وتفصيلاً، وأخذ على عاتقه تقديم الحجج والبراهين لدحضها ونقض أركانها، بينما سار علماء آخرون . اختياراً أو قهراً . في طريق تأييدِ الحكمِ المغولي وإظهار مقومات شرعيته، ومهما كان الاتجاه الذي درج على إتباعه المفكرون من مسالة الحكم المغولي، فثمة اعتباراتٌ عدةٌ سياسيةٌ وفكريةٌ تضافرت فيما بينها باتجاه بلورةِ هذا الموقف أو ذاك، وهذا الأمرُ يتفق مع ابن الطِقْطِقَى الذي تأثرت رؤيته السياسية بمناخ السيطرة المغولية على النحو الذي سارت باتجاه بلورةِ موقفه من الحكم المغولي في بلاد المسلمين.

أولاً: من هو ابن الطِقْطِقَى؟

* قسم التأريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

ليس بين أيدينا مصدرٌ قدم لابن الطِقْطِقَى ترجمةً مستقلةً وافيةً، ولا نملك أيةَ إشارة تدل على تأريخ ولادتهِ، وما يُذكر في بعض المراجع من أنّه توفى سنة 709هـ/1309م لا يستند إلى دليل[1]. وقد أشار الدكتور مصطفى جواد إلى أنّه لم يقف على تأريخ وفاته[2]. واسم ابن الطِقْطِقَى كما هو مدونٌ في كتابهِ الفخري "جلالُ الدين أبو جعفر محمد بن تاج الدين أبو الحسن علي بن طباطبا"[3]، من الطبقة العشرين من أحفاد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. كان أبوه من كبار التجار، نقيباً للعلويين في الكوفة وبغداد، وقد ترقى أمره إلى أن كتب إلى الملك أباقا خان بن هولاكو (664-680هـ/1265-1281م) يطلب منه عزل حاكم العراق صاحب الديوان عطا ملك الجويني (ت681هـ/1282م) وتعيينه بدلاً عنه، ووعده بأموال جزيلة مقابل ذلك، غير أنّ كتابه هذا وقع بيد الصاحب عطا ملك

(1) العزاوي، عباس، التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1376هـ/1957م) ص137.

(2) ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (الكتاب منسوب إليه) تحقيق: مصطفى جواد (دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1965م) 206/1/4 الهامش رقم (1).

(3) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (بيروت، دار صادر، دت) وينظر ترجمته في العزاوي، عباس، تأريخ العراق بين احتلالين (مطبعة بغداد، 1353هـ/1935م) 276/1؛ التعريف بالمؤرخين: ص131؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين (بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت) 51/11؛

F. Rosenthal, The encyclopaedia of islam, Leiden, Brill, 1997, "IBN AL TIKTAKA" vol III, p956.

الذي قرر التخلص من تاج الدين ابن الطِقْطِقَى، فواطئ جماعةً على قتله، فقُتل سنة 672هـ/1274م، ثم إنّ عطا ملك خرج من ساعته فقبض على القتلة وأمر بهم فقتلوا، وصادر بعدها معظم أموال النقيب وأملاكه وذخائره[1].

ورث ابن الطِقْطِقَى عن والده نقابة العلويين، وقد وصل إلى الموصل سنة 701هـ/1302م بهدف إتمام رحلةٍ له إلى مدينة تبريز[2] عاصمة السلطان غازان (703.694هـ/1304.1295م) إذ كان في نيته أن يهدي له كتاباً، وذلك لِما اشتهر عن السلطان غازان من رعايته للعلم والعلماء، فقد كان العلماء يجدون عند وفودهم إليه التقدير والرعاية[3]. غير أن انشغال غازان في الإعداد لمعاركه ضد المماليك في بلاد الشام، والتي انتهت بهزيمته المرّة في موقعة مرج الصفر عام 702هـ/1302م[4]، جعلت لقاءَ ابن الطِقْطِقَى به متعذراً، ويبدو أنّ ابن الطِقْطِقَى كان في عجلة من أمره، ربما لأنه كان بحاجة ماسة إلى المال، ولاسيما بَعد أن

(1) الحسيني، جمال الدين أحمد بن علي بن الحسين الأصغر الدواني، عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب: عني بتصحيحه محمد حسن آل الطالقاني (ط2، النجف، المطبعة الحيدرية، 1961م) 287/1؛ مؤلف مجهول من القرن الثامن الهجري، كتاب الحوادث أو الحوادث الجامعة والتجارب النافعة المنسوب لابن الفوطي، تحقيق: بشار عواد معروف وعماد عبد السلام رؤوف (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي) ص413 الهامش رقم 3، تلخيص مجمع الآداب، 206/1/4. الهامش؛
Rosenthal, The Encyclopaedia of Islam, "IBN AL TIKTAKA" vol III, .p956
وعن هذه الحادثة أيضا ينظر: جمال الدين، محمد السعيد، علاء الدين عطا ملك الجويني حاكم العراق بعد انقضاء الخلافة العباسية في بغداد (ط1، القاهرة، 1982م) ص19 وما بعدها.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص8.

(3) القزاز، محمد صالح، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية (النجف، مطبعة القضاء، 1390هـ/1970م) ص186.

(4) ابن عبد الظاهر، علاء الدين علي بن محمد بن عبد الله، الروض الزاهر في غزوة الملك الناصر، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 2005م) ص44.

صادر الصاحبُ عطا ملك أموال والده، فلما تبيّن له صعوبة لقاء السلطان غازان، أدرك أنه من الخير له أن يعدل عن نيته الأولى ويهدي الكتاب إلى حاكم الموصل فخر الدولة أبي محمد عيسى بن هبة الله النصراني الموصلي[1]، وذلك بعدما بلغه عنه من غزارة فضله وكرمه وتقريبه للعلماء، فقرر ابن الطِقْطِقَى المكوثَ في الموصل لمدة أطول تسمح له بتوطيد علاقته بحاكمها، وتعذّر لذلك بسوء الأحوال الجوية[2]. وهذا الوقت الذي قضاه في الموصل أتاح له الفرصة لتعديل كتابه وجعله ملائماً لإهدائه إلى حاكم الموصل. والادعاء بأنه ألّفه خلال المدة الوجيزة التي قضاها في الموصل ظاهر البطلان، إذ أنّ الوقت الوجيز الذي قضاه فيها لم يكن كافياً لتأليف مثل كتاب الفخري، وهذا هو الذي يفسر سرعة إتمام كتابه[3]. ومن هنا يظهر أن للكتاب أصلاً كان في نيته إهداؤه إلى حاكم الدولة الايلخانية غازان خان حيث كان مقصده الأول، فعدل عن نيته الأولى، وعدّل وحوّر في هذا الأصل، وأهداه إلى حاكم الموصل في وقته فخر الدولة.

يبدو أن ابن الطِقْطِقَى لم يمكث في الموصل مدة طويلة، إذ سرعان ما غادرها بعد مقتل حاكمها فخر الدولة سنة 701هـ/1302م، وهذا التوقيتُ يدل على أنه إنما تركها اضطراراً، ثم أنه ذهب إلى المشرق وصنف كتابه "**منيةُ الفُضلاء**"[4]. وقد أهداه إلى خزانة كتب الصاحب جلال الدين زنكي شاه بن بدر الدين حسن بن أحمد الدامغاني[5].

---

(1) هو الحاكم على الموصل في أيام السلطان غازان، كان كريما سخيا قصده الشعراء والأدباء فأحسن صلتهم وانعم عليهم (ت701هـ/1302م) تلخيص مجمع الآداب: 277/3/4.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص8؛ وينظر أيضا:
Rosenthal, The Encyclopaedia of Islam, "IBN AL TIKTAKA" vol III, .p956

(3) العزاوي، تأريخ العراق: 390/1.

(4) وقد ترجم الكتاب إلى اللغة الفارسية باسم تجارب السلف، ولم يبق للكتاب غير النسخة الفارسية. العزاوي، التعريف بالمؤرخين: ص132.

(5) العزاوي، التعريف بالمؤرخين: ص132.

وقد أشار الأستاذ عباس العزاوي إلى أنه من خلال معاينة كتابي ابن الطِقْطِقَى الفخري ومنية الفضلاء والمقارنة بينهما يتبين أنَّ المصنف مثل دورين متناقضين، إذ إن كتاب الفخري كُتِب بتحامل ونقد لاذع لدول المسلمين والإدارات الإسلامية، وقد قدمه إلى حاكمٍ غير مسلم، بينما اتسم كتاب منية الفضلاء بذكر دول المسلمين باحترامٍ ووقارٍ[1]، ذلك أنّ هذا الكتاب الأخير كتبه إلى حاكم مسلم وهو زنكي شاه، فغير خطابه وبدّل حاله[2]. وهذا الأمر بيّنٌ وواضحٌ، فمع أن ابن الطِقْطِقَى – وكما أخذ على نفسه– قد حيّدَ المسائل العقدية في كتابه الفخري، فلم يتعرض فيه لعقائد مخالفيه[3]، غيرَ أنّه من الناحية السياسية بالغ في الإشادة بحكم المغول، فمدحهم مدحاً زائداً، ودعا لهم بدوام الحكم والتوفيق، وأشار إلى رجحان حكومتهم وفضلها على غيرها من الحكومات الإسلامية المتعاقبة، يستثنى من ذلك دولةَ الخلفاءِ الراشدين الأربعِ، ربما لأنه يرى أن دولة الخلفاء الراشدين "أشبه بالرتب الدينية من الرتب الدنيوية"[4]. وفي هذا الصدد يشير إلى أنه "لم يُنقل في تأريخ ولا تضمنت سيرة من السير أن دولة من الدول رُزِقت من طاعة جندها ورعاياها ما رزقته هذه الدولة القاهرة المغولية، فإن طاعة جندها ورعاياها لها طاعة لم ترزقها دولة من الدول"[5]. ويقول أيضا "وأما الدول الإسلامية فلا نسبة لها إلى هذه الدولة (يعني دولة المغول) حتى تذكر معها"[6]. ومع أنه كان يفصّل القول في مراحل انتقال الحكم بين الأسر الحاكمة، غير أنه حين يأتي على ذكر هولاكو وما جرى من الحوادث في بغداد والتي انتهت بمقتل الخليفَة واحتلال بغداد يمضي سريعاً، فلم يرغب في الدخول بأمر يضرّ بسياسة المغول، ومن هنا يلاحظ أنه لم يستطع تجريد كتابه الفخري عن الميول السياسية[7].

(1) العزاوي، التعريف بالمؤرخين: ص132؛ تأريخ العراق بين احتلالين: 391/1.
(2) العزاوي، التعريف بالمؤرخين: ص131.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص14.
(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص29 وما بعدها.
(5) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 28.
(6) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 28.
(7) العزاوي، التعريف بالمؤرخين: ص136.

ثانياً: كتابُ الفخري

ينقسم كتاب الفخري إلى قسمين مميزين، الأول تحدث فيه عن "الأمور السلطانية والسياسات الملكية، وخواص الملك التي يتميز بها عن السوقة والتي يجب أن تكون موجودةً أو معدومةً فيه، وما يجب له على رعيته وما يجب لهم عليه". وهذا القسم هو المشتملُ على مجمل آراء ابن الطِقْطِقَى السياسية. أما القسم الثاني فقد استعرض فيه تأريخ الخلفاء والدول الإسلامية. مبتدءاً بدولة الخلافة الراشدة ثم الأموية، وانتهاءاً بالدولة العباسية، وقد تحدث بإيجاز في ثنايا هذا الاستعراض عن دولة بني بويه وبني سلجوق ودولة الفاطميين[1]. وقد أنهى تأليف كتابه الفخري في جمادى الآخرة من عام 701هـ/1301م كما أشار في نهاية مصنفه[2]. وهذا التأريخ يضع كتاب الفخري في سياقِ أحداثٍ سياسيةٍ وتحولاتٍ فكريةٍ مرّت على الدولة الإيلخانية وبلاد الشام، أثرت بالضرورة على نواحي عدة من مفاصل الرُّؤى السياسيةِ التي تضمنها كتاب الفخري.

أوّل الأحداثِ التي كان لها أثرها في آراءِ ابن الطِقْطِقَى السياسية هي جعل الإسلام الدين الرسميَّ للدولة الايلخانية،

وذلك بعد أن أعلن السلطانُ غازان إسلامه عام 694هـ/1295م[3]، كما أنَّ غازان هو أوّلُ من خرج من ايلخانات فارس عن طاعة الخاقان في بكين بعد أن اعتنق الإسلام، إذ كان ايلَخانات فارس إلى عهد غازان بمثابةِ عُمّالٍ إقطاعيين

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص13.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص339.

(3) ابن حجر، الدرر الكامنة: 212/3.

Reuven Amitai-Preiss, Ghāzān, Islam and Mongol Tradition: A View from the Mamlūk sultanate, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 59, No. 1 (1996), p1.

تابعين للخاقان[1]. وهذا الأمرُ سمح لابن الطِقْطِقَى تقديم العديد من مضامين رؤيته السياسية إسلامياً، وتمثل هذا الأمر بصورة خاصة في اشتمال كتابه على العديد من آيات القرآن الكريم وأحاديث للنبي ﷺ. غير أن حداثة عهد المغول بالإسلام جعلت ابن الطِقْطِقَى حذراً ومتردداً في العديد من الجوانب، وتمثل هذا التردد مثلا في ضبابية حديثه عن طبيعة علاقة الدين بالدولة. فبالرغم من أن المغول كانوا قد اعتنقوا الإسلام في عهد ابن الطِقْطِقَى إلا أنهم بقوا لمدة طويلة تحت تأثير دستورهم المغولي القديم المعروف بالياسا[2].

كما أنَّ كتاب الفخري جاء في الوقت الذي بدأت فيه الدولة الايلخانية تستعيد قدراً من هيبتها التي كانت عليها أيام هولاكو خان، وذلك في عهد السلطان غازان الذي قضى عَلى تحّكم الأمراء، ووضع تَخطيطاً شاملا لمختلف نواحي الإصلاح سارت عليها الإدارة تحت إشرافه، فقد كان السلطان غازان إصلاحياً يسعى إلى التغيير، فكان يستمع إلى آراء معاونيه وأتباعه، وكان يستقبل الرسل والسفراء بنفسه بدلاً من الوزير[3]. ولعلَّ هذه الرغبَة الإصلاحية التي تحلّى بِها السلطان غازان هي التي شجعت ابن الطِقْطِقَى على تأليف كتابه الفخري ليقدمه إليه كما كانت نيته أوَّلَ الأمر.

ثالثا: منهجُ ابن الطِقْطِقَى في عرض رؤيته السياسية

قدم ابن الطِقْطِقَى رؤيته السياسية وفق منهج "نصائح الملوك" أو "الآداب السلطانية" أو ما يعرف أيضا بـ"مرايا الأمراء" وقد عبّر عن هذا الأمر بالقول: "أمّا الكلامُ على أصل المُلك وحقيقته وانقسامه إلى رياساتٍ دينيةٍ ودُنيويّةٍ، من خلافةٍ وسَلطنةٍ وإمارةٍ وولايةٍ، وما كان من ذلك على وجه الشرع وما لم يكن، ومذهب

(1) فهمي، عبد السلام، تأريخ الدولة المغولية في إيران (القاهرة، دار المعارف، 1981م) ص212؛ عبد الحليم، رجب محمد، انتشار الإسلام بين المغول (بيروت، دار النهضة العربية، 1986م) ص188.

(2) آرنولد، توماس، الخلافة، ترجمة: جميل معلى (دمشق، دار اليقظة العربية، 1946م) ص62.

(3) القزاز فهمي، الحياة السياسية: 180؛ ، تأريخ الدولة المغولية: ص212.

أصحاب الآراء في الإمامة، فليس هذا الكتاب موضوعاً للبحث عنه، وإنّما هو موضوعٌ للسياسات والآداب التي يُنتفعُ بها في الحوادث الواقعة، والوقائع الحادثة، وفي سياسة الرعية وتحصين المملكة، وفي إصلاح الأخلاق والسيرة"[1].

إن هذا الجنس الأدبي السياسي، الذي اتخذه ابن الطِقْطِقَى منهجا له، لا يعنيه من أمر الدولة أو السلطة السياسية البحث في أسسها أو تأريخيتها أو مناقشة شرعيتها، بقدر ما يبحث في الوسائل والتقنيات التي من شانها تقوية السلطة والحفاظ على هيبتها. ولا يتضمن في طرحه لأخلاقيات السلطة أيَّ بُعد نظري تحليلي لعلاقتها بالسياسة. بل يتعلق الأمر بإشارات متفرقة هنا أو هناك لمدى نفع أو ضرر هذا الفعل الأخلاقي أو ذاك بالنسبة إلى السلطان. وإذا ما تعلق الأمر بالحاشية السلطانية وما تؤديه من وظائف، فان ما يهم التركيز عليه في مثل هذا المنهج السياسي هو في استمرار شروط اختيار صاحب الوظيفة، وطرق اختياره، دونما تحليل لدور هذه الفئة السياسي وموقعها من الدولة، ولا يهم في هذا الأدب من ذكر الجيش سوى عرض أقسامه وضرورة تسديد أرزاقه. كما لا يهمه من ذكر الرعية غير طرح التقنيات السلوكية الواجب على الحاكم الاهتداء بها لاتقاء شرورها وضمان ولائها[2].

وقد جنّب هذا المنهج ابن الطِقْطِقَى من الوقوع في مأزق الحديث على الدين والعقائد في ثنايا طرحه السياسي. كما جنّبه التعرض للكثير من القضايا التي قد تسبب له الحرج أمام المغول، كضرورة الحديث عن الشكل الشرعي للسلطة، وبعض الشروط الخاصة بالحاكم المسلم كشرط النسب والإسلام، وهي أمورٌ على درجةٍ من الأهمية في معتقده، إذ إن النسبَ في الرؤية السياسية الإمامية له أهميته البالغة في شرعية الحاكم، كما أنَّ هذا المنهج جنّبهُ الحديث عن واجبات الحاكم التي يأتي في مقدمتها واجبُ إقامةِ الحدود الشرعية وفرضُ الجهاد. وهذا الأمر

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص17.

(2) العلام، عز الدين، الآداب السلطانية (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 324، 1427هـ/2006م) ص46.

يعكس وعيه العميق بالمحيط الذي يعيشُهُ، وتعقيداته الفكرية والسياسية، كما يعّبر عن الجانب الانتهازي في رؤيته السياسية.

لقد وجد ابن الطِقْطِقَى في منهج نصائح الملوك خير وسيلة لبلوغ الجاه عند الحاكم، إذ إن من خواص هذا المنهج أنّه يوافق أهواء الحكام ورغباتهم، لأنه معنيٌّ بتقديم السبل الكفيلة التي تضمن للحاكم الحفاظ على عرشه وبقاء حكمه مستقراً[1]، ولذلك اخذ في توجيه حكام المغول نحو الطرق التي تقودهم نحو الاحتفاظِ بالعرشِ رغم عدم عراقتهم فيه، فلا غرابة أن نجد عند ابن الطِقْطِقَى حديثاً مميزاً عن الخصال التي يجب أن يتمتع بِها الحاكم الفاضل، والطرق المثلى لتجنيب الحاكم الصِدام مع الأعداء، وميّزات الوصول إلى الأهداف السياسية بالتفاوض وبذل المال بدلاً من الصدام المسلح، وفضل السياسة والعدل والوفاء بالعهد، والعلم والعقل والخوف من الله، ووجوبِ مزاولةِ الحاكم مهامه بنفسه، وما إلى ذلك.

رابعاً: مشروعُ بناء الرؤية السياسية عند ابن الطِقْطِقَى

كانت الرغبة في الحصول على الأموال دافعاً مهماً لابن الطِقْطِقَى نحو تصنيف كتابه الفخري، فالمدحُ الزائدُ الذي قدمه لحاكم الموصل[2]، والتغيّر السريع في المواقف والآراء، كما يبدو واضحا عند مقارنة كتاب الفخري مع كتابه الآخر منية الفضلاء، هي من صفات المؤلفات التي يبتغي أصحابها المال والجائزة، لذلك فإنه يشير إلى أنّه أراد من تأليف كتابه أن يخدم حضرته – يعني حاكم

(1) جب، هاملتون وهارولد بون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم (القاهرة، دار المعارف، 1971م) ص45.46؛ المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، دراسة وتحقيق: رضوان السيد (ط1، بيروت، دار الطليعة، 1981م) ص29 من المقدمة.

A. K. S. Lambton, Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship, Studia Islamica, No. 17 (1962), p96.

(2) انظر مثلا ص8 .12 من الكتاب.

الموصل- "بتأليف هذا الكتاب ليكون تذكرةً له وتذكرة لي عنده يذكرني به إذا غبت عن عالي جنابه وانفصلت عن فسيح رحابه"[1].

وفضلاً عن المردود المالي، فقد كان ابن الطِقْطِقَى يبتغي لكتابه الرّواج والشهرة بين الخواص والأمراء، فمن خلال إشارته إلى أنّ كتابه "يحتاج إليه من يسوس الجمهور ويدبر الأمور"، وإشارته إلى أنّه "لا الملك العامُّ الطاعة بأحوج إليه من ملك مدينةٍ، ولا ذو المُلك بأحوج إليه من ذوي الآداب" وان الكتاب "يستفاد منه قواعد السياسة وأدوات الرياسة"[2]، يتبيّن أنه كان يسعى إلى جعل كتابه مرجعاً للحكام وحاشيتهم، وأرباب المناصب والأمراء. يعلّمهم أصول السياسة وطرق معاشرة الملوك ومجالستهم. وهذا الهدف هو صفةٌ مميزةٌ لكتبة الفكر السياسي الذين يسيرون على منوال أدب نصائح الملوك[3]. وهذا النوع من الطرح السياسي زادت وتيرته مع زيادة احتكاك المسلمين بالأتراك والأقوام القادمين من أقصى الشرق، إذ أخذ كُتاب السياسة يحرصون على إرشاد الحكام الجدد إلى معنى السياسة، وكيفية ممارستها، باتجاه إنشاء تقاليد للملك والسلطان، وسبل معاملة الرعية والجند، كما كان يبتغي ربط السياسة بالشرع في محاولةٍ لتجاوز التقاليد والأعراف التي جلبها الترك معهم من مواطنهم الأصلية. كما أن هذا التوجه هَدَفَ إلى تأمل التغيرات الحاصلة في البُنى الاجتماعية والسياسية، من أجل إعادة النظر في الأطر الفقهية والسياسية التي ما عادت قادرةً على تفسيرِ المتغيرات الجديدة واستيعابها[4]. وهذا كلُّه يعني أن كتاب الفخري لا يخلو من مشروع، وأنّ ابن الطِقْطِقَى لم يشأ أن يترك كتابه من غير أنْ يتضمن بعض الرسائلِ السياسيةِ

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص13.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص15 .

(3) محمدي، محمد، الترجمة والنقل عن الفارسية في القرون الإسلامية الأولى (بيروت، الجامعة اللبنانية، 1964م) ص210.

(4) ابن الحداد، محمد بن منصور بن حبيش، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، تحقيق: رضوان السيد (ط1، بيروت، دار الطليعة، 1983م) ص17 من مقدمة التحقيق.

والفكريـةِ، وهـذا يشـير إلـى أن لابـن الطِقْطِقَـى غايـاتٍ أخـرى فضـلاً عـن المـردود المالي والمعنوي.

لقد كان الحكامُ والأمراءُ حريصين على إقامة بلاط باذخ محلى بالفقهاء والأدباء ورجال الإدارة؛ وذلك لإظهار التقدّم ولإضفاء الشرعية على حكمهم، لذلك كانت مواضيعُ كُتابِ السياسة المقربين منهم تتجه . لإشباع هذا الغرض . نحو الطرفة والتسلية، والإرشاد والتعليم، والتقرب إلى الملك على طريقة أدب مرايا الأمراء، أو أنّها كانت تتوسل بقالب مرايا الأمراء لتدعو إلى إصلاح الحال والعدل ورفع العبء عن كاهل الرعية، والهدف في الحالتين متواضعٌ، فلا مشروع لبناءِ أمةٍ، ولا جهاد ولا جماعة، بل دعوةٌ حارةٌ للإحسان إلى الرعية، والحفاظ على الاستقرار الذي يؤدي إلى الحفاظ على عرش الحاكم مستقرا[1]، وهذا الأمر ينطبق على ابن الطِقْطِقَى بدرجة كبيرة، فالباحثُ عن الطرفةِ والتسليةِ يجد مراده في كتاب الفخري من خلال الأسلوب الأدبي المميز، ومن خلال السرد التأريخي الذي تضمّن العديد من الحكايات والأخبار الطريفةِ المسليةِ. والباحثُ عن الشرعية من الحكام الغاصبين يجد مراده في هذا الكتاب الذي تضمن العديد من الوصايا والإرشادات التي تساعد الحاكم على اكتساب الشرعية. ويمكن القول وفق هذه الرؤية أنَّ مشروع بناء الرؤية السياسية عند ابن الطِقْطِقَى يتمثل في ثلاث نقاط أساسية:

1. البحثُ عن أسسٍ شرعيةٍ للحكم المغولي.
2. تقديمُ النصائح والإرشادات التي تساعد الحاكم على البقاء في حكمه.
3. حثُّ الحاكم على معاملةِ الرعيةِ بالإحسانِ والرأفةِ والعدلِ.

إنّ هذه الميّزات الثلاثة تشترك من حيث الشكل والمضمون مع منهج مرايا الأمراء، غير أنّ خصوصيتها تتأتى من جهة اختلاف المناخ السياسي والفكري الذي عاشه ابن الطِقْطِقَى، ولهذا فقد اكتسبت معنىً وإيحاءً يتناسب ومناخَ السيطرة المغولية السياسي والفكري الذي كتب فيه، كما هو مبين:

(1) ابن الحداد، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس: ص20–21 من مقدمة التحقيق.

أولا: البحثُ عن أسس شرعيةٍ للحكم المغولي

إنّ الأسس الشرعية للحكم المغولي تكمن في رؤية ابن الطِقْطِقَى السياسية في نقاطٍ عدة: إذ إنه يرى أن الحاكم الشرعي هو من تجتمع فيه عشرُ خِصالٍ وهي: العقلُ والعدلُ والعلمُ والخوفُ من الله والعفوُ عن الذنوب والكرمُ والهيبةُ والسياسةُ والوفاءُ بالعهدِ والاطلاعُ على غوامضِ الأمور[1]. فهذه الخصال هي عنده أهمُّ شروط الحاكم الشرعي، وهو يرى أنّه "لو نظر أصحابُ الآراء والمذاهب حق النظر، وتركوا الهوى، لكانت هذه الشرائط هي المعتبرة في استحقاق الإمامة وما سواها فغيرُ طائلٍ"[2].

ويلاحظ من خلال هذه الخصال التركيزُ على العدلِ، وقبل الاسترسال في الحديث عن هذه الخصلة لا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ حديث ابن الطِقْطِقَى عن العدل، وتقديمهُ على أنَّه أهمُّ أُسس الشرعية لأيّ حاكم، والمبررُّ والباعثُ الأهمُّ لتقديمِ الطاعةِ له، لا ينسجم مع الرؤية السياسية الإمامية التي ينتمي إليها ابن الطِقْطِقَى، فوفق الرؤية السياسية الإمامية فإنّ السلطة التي لا يُديرُها إمام معصوم ليست واجبة الطاعة[3]. ومن هنا يبدو ابن الطِقْطِقَى وفق هذه الرؤية أديباً أكثر منه فقيهاً إمامياً، فقد كانت شريحةُ الأدباءِ عموماً أقرب إلى السلطة من بقيةِ الشرائحِ الفكريةِ، وقد حرصت مختلف الحكومات على دمجهم في آليتها الحاكمةِ[4]، من هنا يظهر حرص ابن الطِقْطِقَى على أن لا يقدم نفسه في كتابه الفخري بوصفه فقيهاً إمامياً، لا على مستوى الشكل، إذ إنه لم يتبع منهج الفقهاء

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص17.24.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص24.

(3) العلوي، هادي، محطات في التأريخ والتراث (ط1، دمشق، دار الطليعة الجديدة، 1997م) ص96.

Joseph Eliash, The Ithnā'asharī-Shī'ī Juristic Theory of Political and Legal Authority, Studia Islamica, No. 29 (1969), p 20.

(4) العلوي، محطات في التأريخ والتراث: ص93.

في عرض رؤيته السياسية، ولا على مستوى المضمون، لأنه لم يتطرق في رؤيته السياسية للحديث عن الإمامة والعصمة والولاية. ومن هنا يظهر تأثر ابن الطِقْطِقَى الشديد بواقعه السياسي.

كما تظهر قدرته على التكيف مع محيطه السياسي. إنّ من أهمِّ البواعثِ التي تدفع كتّاب السياسة على وفق نصائح الملوك للحديث عن العدل هو توفير الشرعيةِ حين تعدم عن الحاكم الذي حاز ملكه غصباً، ولذلك يُعد العدل من أهمِّ ما يميز هذا المنهج[1]، وابن الطِقْطِقَى هنا يشترك مع منهج مرايا الأمراء في تقديره لقيمة العدل وأهميته، فقد كان يرى أنّه من العسير على المسلمين الإيمانُ بشرعية الحكم المغولي، وهو الحكمُ الوثنيُّ الكافر الذي لم يُقِمْ حرمةً للدين الإسلامي يوم اجتاح أراضي المسلمين، وقد وجد في الحديث عن العدلِ خيرَ سبيل لإيجاد الشرعية للحكم المغولي على المسلمين، وفي هذا الصدد يتحدث ابن الطِقْطِقَى عن هولاكو أنَّه لما احتلّ بغداد "أمر أن يستفتى العلماء أيهما أفضل: السلطان الكافر العادل أم السلطان المسلم الجائر؟ ثم جمع العلماء بالمستنصرية لذلك، فلما وقفوا على الفُتيا أحجموا عن الجواب، وكان رضي الدين علي بن طاووس[2] حاضراً هذا المجلس، وكان مقدماً محترماً، فلما رأى إحجامهم تناول الفُتيا ووضع خطه فيها بتفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر، فوضع الناس خطوطهم بعده"[3]. ومع أنّ أحداً من المؤرخين المعاصرين للأحداث لم يؤيد هذه الرواية أو يُشِرْ إليها، غير أنَّ إشارة ابن الطِقْطِقَى إليها تدلُّ على وجود فئةٍ من العلماء كانت ترى أنّه من المهم العمل على شرعنة الطاعة للحكم المغولي وان كان وثنياً، كما أن الرواية تدلُّ على أنَّ المغول حاولوا استغلال الجدل الذي دار بين فئة من المسلمين حول

(1) p96. Lambton, Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship,

(2) هو السيد النقيب الطاهر رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسيني، نقيب الطالبيين في بغداد (ت664هـ/ 1265م) كتاب الحوادث، ص388؛ الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان، تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1421هـ/ 2000م) حوادث سنة (661-670هـ) ص177.

(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري، ص17.

شرعية الحاكم الكافرِ لصالحهم[1]. ومهما كان الأمر، وتبعا لهذه الفتوى التي وردت في الرواية، يتراجع الدين إلى المرتبة الأدنى معترفاً للعدل بحق المفاضلة بين الحُكام بقطع النظر عن أديانهم، ولا سبيل إلى تجاهل الجرأة المتمثلة في تفضيل الكافر على المسلمِ لعدالةِ الأول وجور الثاني[2]. وهنا يبدو المسعى واضحا عند ابن الطِقْطِقَى في ظل دولة المغول نحو تغليب عنصر العدل على الإسلام في المعادلة السياسية، وربما منذ هذا الوقت شاعت عبارةُ "الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم" وهي عبارةٌ تثار في العادة عند الكلام على العدل والمنزلة التي يتمتع بها، حيث تجري موازنةٌ بين الظلم والكفر، فتقضي بإمكان زوال السلطة بسبب خروجها على العدل، وإمكان بقائها مع العدل رغم كونها خارجةً على الدين[3].

لقد جعل ابن الطِقْطِقَى العدل من أهمَّ الخِصال التي يجب أن يتميز بها الملكُ الفاضلُ، ففضلاً عن أنَّ العدل يوفر الشرعية لحكام المغول فانه كما يرى "تُستغزر به الأموال، وتعمُر به الأعمالُ، وتُستصلحُ به الرجال"[4]. وهنا تبدو ملامح النظريةِ الفارسية عن العدل واضحة على وفق منهج مرايا الأمراء، فالعدالة يشار إليها في أدب مرايا الأمراء على أُسس عملية على اعتبار أنَّ الحاكم الظالم سيتعرض عاجلا أو آجلا لفقدان عرشه[5]. فالحثُّ على العدلِ في أدب مرايا الأمراء تقفُ وراءهُ أسبابٌ (براغماتية) نفعيةٌ بعيدةٌ عن الدين، لانَّ الدعوة إلى العدل تقود في النهاية إلى استقرار الملك فحسب.

---

(1) لويس، برنارد، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم شتى (ط1، دار قرطبة، 1993م) ص162.

(2) العلوي، هادي، في السياسة الإسلامية الفكر والممارسة (ط1، بيروت، دار الطليعة، 1974م) ص128. ويعتبر العلوي هذه الحادثة دليلا على حيوية الفكر السياسي الإمامي.

(3) العلوي، في السياسة الاسلامية: ص128.

(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص17.

(5) كب، المجتمع الإسلامي: ص45.

ولا بدَّ من الإشارة في هذا الموضع إلى أنَّ ابن الطِقْطِقَى قد أحجمَ عن الإشارة إلى الإسلام ضمن الصفات التي يجب أنْ يتحلّى بها الملكُ الفاضلُ. ربما لأنَّه قدّمَ كتابه إلى حاكم غيرِ مسلمٍ وهو فخر الدولة النصراني، إلا أنّه من المستغرب أنْ يحدث هذا في عهد السلطان محمود غازان الذي أصبح الإسلامُ في عهده الدين الرسميَّ للدولة، وربما تَخِفُّ حِدَّةُ الغرابة عند الأخذ بالاعتبار أنّه مع حداثةِ عهد المغول بالإسلام غير أنَّ معظمُهم لم يكن يملك الجرأة الكافية للمساس بمقام جنكزخان الذي كان حاكماً وثنياً، ولم يستطعْ غازان نفسه الكفَّ عن الافتخار بانتسابهِ إليه[1]. فابن الطِقْطِقَى كان مستوعباً لبيئته وتعقيدات محيطه، وكان يعلم أن الإشارة إلى الإسلام من ضمن صفات الملك الفاضل قد تفسر في ذلك الوقت على أنّها انتقاص من مقام جنكزخان. كما أنها إشارة يُستعصى استيعابها وتوظيفها ضمن تأريخ الحكم عند المغول.

ومن الوسائل الأخرى التي سعى ابن الطِقْطِقَى نحو استغلالها لتحقيق شرعية الحكم المغولي غَضُّ الطرفِ عن الإشارة إلى النسب كأحدِ صفاتِ الملكِ الفاضلِ، فقد كان يميل إلى التقليل من أثر النسب في تقوية شرعية الحاكم، تمثلَ هذا أولاً في تجاهله الحديث عن النسب من ضمن صفات الملك الفاضل، مع أنَّ النسب له مكانته بين شروط السيادة والسؤدد عند العرب، ربما لأنه كتب ذلك لملوكٍ لا تتوفر فيهم شروطُ السيادة من جهة النسب، ثم أنَّه ثانياً يشير إلى أنّه لا يليق بالملك الفاضل أن "يكون فخرُه بالآباء والأجداد، وإنما ينبغي أن يكون فخره بالفضائل التي حصّلها، والأخلاق التي كمّلها، والآداب التي استفادها، والأدوات التي استجادها"[2]. وربما قَصَد مِن هذه الإشارة التقليل من شأن حجج العباسيين في القاهرة، الذين يستندون إلى نسبهم بصورة كبيرة للمطالبة بحقهم في الحكم.

فضلاً عن الخصال العشرة التي يؤكد ابن الطِقْطِقَى أنَّه "من كُنّ فيه استحق الرياسة الكبرى"[3]. فانه يرى أن الحاكم تتحقق شرعيته أيضاً من خلال

(1) آرنولد، الخلافة: ص63.
Reuven Amitai-Preiss, Ghāzān, Islam and Mongol Tradition, p3.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص49.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص24.

قيامه بحقوق الرعية التي تتلخص في نظره بـ"حمايةُ البيضة وسدّ الثغور وتحصين الأطراف وأمن السوابل وقمع الدُّعار، فهذه حقوقُ تلزم السّلطان تجري مجرى الفروض الواجبة، وبهذه الأمور تجب طاعته على رعيّته"[1].

ومن الوسائل التي لجأ إليها ابن الطِقْطِقَى لتعزيز شرعية حكم المغول الإشارةُ إلى نظريةِ الحقّ الإلهي في الحكم، إذ أنّه أشار إلى أنّ الله سبحانه هو الذي اختار حكام المغول "لهذه المرتبة العليّة دون سائر الخلق"[2]. وهي إشارة تساعد في النهاية على تعزيز شرعية الحكم المغولي.

ثانياً: تقديم النصائح والإرشادات التي تساعد الحاكم على البقاء على عرشه

إنّ من أهمَّ ما يميز منهج نصائح الملوك هو التأكيدُ على تقديم النصح والإرشاد للحاكم بما يساعد على احتفاظه بعرشه مستقراً، إذ إن غاية الفكر السياسي في أدب مرايا الأمراء تنشد إلى احتفاظ السلطان بحكمه والسبل المؤدية إلى ذلك[3]. ومن اجل ذلك تتبع الآداب السلطانية هذه تصورا عملياً براغماتياً يجعل منها في النهاية فكرا سياسيا اداتيا لا يطمح إلى التنظير بقدر ما يعتمد التجربة التأريخية، ولا يتوق إلى الشمولية بقدر ما يلتزم حدود الواقع السلطاني، دونما قفز على ما يتيحه من إمكانيات، وهي كلها أمور تجعل من الآداب السلطانية ثقافة سياسية مميزة عما عرفته الرقعة العربية الإسلامية من ثقافات، كالثقافة السياسية الفلسفية، والثقافة السياسية الشرعية[4].

---

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص34.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص35.

(3) Lambton, Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship, p96.
المرادي، الإشارة إلى أدب الإمارة: ص29.

(4) العلام، الآداب السلطانية: ص9.

ومن هنا يلحظ تركيز ابن الطِقْطِقَى في الإشارةِ إلى الوسائل التي تساعد الحاكم على الاحتفاظ بعرشه والسبل المؤدية إلى ذلك، مثل التأكيد على أهمية العدل والعلم وضرورة مزاولة الحاكم أمور مملكته بنفسه، والحثِّ على الشورى والعفوِ عن الذنوب وما إلى ذلك. في هذا الإطار يؤكد ابن الطِقْطِقَى على وجوب تحلّي الحاكم بالعلم، إذ أنّ "أفضل ما نظر فيه خواص الملوك، وسلكوا إليه أفضل السلوك بعد نظرهم في أمرِ الأمةِ، وقيامهم فيما استودعوه بالحُجّةِ، هو النظر في العلوم، والإقبال على الكتب التي صدرت عن شرائف الفهومِ"[1]. كما أشار إلى أن العلم يساعد على أن "يستبصر الملكُ فيما يأتيه ويذرُه، ويأمن الزلل في قضاياه وأحكامه، وبه يتزين الملك في عيون العامة، ويصير به معدوداً في خواصِّ الملك"[2].

ودعوةُ ابن الطِقْطِقَى الحاكم للتحلي بالعلم تهدف إلى تحقيق عدد من الغايات، فهو يحثُّ الحاكم على طلب العلم بالقدر الذي يكفي لإدارة الدولة على بصيرة ودراية، والحيلولة دون الوقع في الزلل، يدل على ذلك الإشارة إلى أنه لا يقصد من العلم للملوك "تصوّر المسائل المشكلة والتبحر في غوامض العلوم والإغراق في طلبها. . . وإنما المراد من العلم في الملك هو ألا يكون له انس بها إلا بحيث يمكنهُ أن يفاوض أربابها فيها مفاوضة يندفع بها الحال الحاضرُ ولا ضرورة في ذلك إلى التدقيق"[3].

ومن الأمور التي سعى ابن الطِقْطِقَى إلى بلوغها من دعوته الحاكم لطلب العلم هي جعلُ الحاكم مؤهلاً لإدارة الحكم بنفسه. وفي سبيل هذه الغاية تتدرج دعوته للحاكم إلى طلب العلم. فابن الطِقْطِقَى يرى أنّ على الملك أن يكون "عالي الهمّة رحب الصدر محباً للرياسة مُعِدّاً لها أسبابها طامح البصر إليها، مُعْمِلاً فكرهُ في توسيع مملكته وعلوِّ درجته غير مخلدٍ إلى التنعّم ولا جانح إلى

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص5.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص7.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص18.

الترف ولا منهمكٍ في اللذات"[1]، كما يرى أن كثيراً من الخفايا التي قد تضرّ المُلك تحدث عندما يوّكل الحاكم أمور الدولة إلى الوزراء والنواب بعيداً عن إشرافه الخاصّ، لذلك فانه يمتدح "الحاكم إذا سلط ذهنه الشريف وفكره اللطيف على القضايا الديوانية والأمور السلطانية" فعندها سوف تظهر له "الخفايا ويتعذر أنْ يُقال في الزوايا خبايا"[2]. وهو لهذا يعد "الاطلاع على غوامض أحوال المملكة، ودقائق أمور الرعية"[3] من خصائص الملك الفاضل. ويحذر ابن الطِقْطِقَى في ظل الحملة التي كان غازان قد قادها ضد الوزراء والأمراء الذين كانوا يستأثرون بالحكم من دون الإيلخانات، يحذر من أنّ الوزراء كانوا قديما "يكرهون أن الملوك يقفون على شيء من السير والتواريخ خوفاً أن يتفطن الملوك إلى أشياء لا يحب الوزراء أن يتفطن لها الملوك". كما كانوا يكرهون "أن يكون في الخلفاء والملوك فطانةٌ ومعرفةٌ بالأمور" ولهذا يؤكد أن "أصلح ما نظر فيه الملوك ما اشتمل على الآداب السلطانية والسير التأريخية"[4]. ولا ريب ان هذا الكلام أصبح متاحاً لابن الطِقْطِقَى بعد أن قضى غازان على نائبهِ نوروز عام 696هـ/ 1296م[5] .

إنّ تأكيد ابن الطِقْطِقَى في الدعوة إلى وجوب مزاولة الحاكم أعمال الدولة بنفسه هي ردٌّ فعلٍ على الحالة التي كانت سائدةً في عصره. فقد عجز الايلخانات عن التوفيق بين حياة اللهو التي غلبت على تفكيرهم، وبين تصريف شؤون الحكم والدولة، إذ إن حياة الميوعة والبذخ التي ميّزت معيشتهم بعد استقرارهم أدت إلى عَجْزهم عن تحمّل مسؤوليات الحكم ومشاكله، فإن حياة الترف التي نشؤوا فيها منذ صغرهم لم تدعهم ينالون فرصة الشعور بمشاق الحياة ومعاناة التفكير لحل المشاكل، وبالرغم من أن العديد منهم تدربوا على شؤون الحكم منذ صغرهم إلا أن

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 38.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص9.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص24.
(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص7.
(5) مجهول، الحوادث: ص533.

ذلك لم يكن في الحقيقة ليعطيهم التدريب الكافي مع وجود الأتابك أو الأمراء الذين كانوا يباشرون أمور الحكم نيابةً عنهم، ولذلك فوجِئوا عند توليهم الحكم بحقيقة مشاكله، وأحسوا بحياة الخوف والقلق التي كانت تبرز بصورة خاصة عند تمرد أحد الأمراء أو مهاجمة الأمراء الآخرين لهم، لذا فلا غرابة إذا كانوا يتركون مقاليد الأمور بأيدي أعوانهم، يصرفونها بوحي من أنفسهم وبوحي من التأثيرات الأخرى التي أثرت في توجيه دفة الحكم[1]. لقد كان هناك نوعان من المناصب مارس متوليها أمور الدولة وتصريف شؤونها نيابة عن الايلخانات. الأول هم نواب الايلخانات الذين فرضوا أنفسهم على الحكم بقوة نفوذهم، ثم عززوا مراكزهم نتيجة استعانة الايلخانات الضعفاء بهم. فجاوزوا الحدَّ في استغلال السلطة وتسخير موارد الدولة لأنفسهم وذويهم. أما النوع الثاني فهم الوزراء وكانوا من ابناء الشعوب الخاضعة وبخاصة من الفرس الذين فرضوا أنفسهم نتيجة كفاءتهم وخبرتهم في شؤون الإدارة من ناحية، ثم بسبب جهل الايلخانات وحاجتهم إلى هؤلاء الوزراء من ناحية أخرى[2]، وقد أدت هذه الظاهرة إلى زيادة تدخل الأمراء والوزراء في شؤون الحكم والتأثير على الايلخانات. فقد كانت الطريقةُ التي تولّى فيها أرغون (683-690هـ/1284-1291م) العرش متمثلة في مساعدة نائبه بوقا، قد ساعدت على جعل أرغون أسيراً له، فسلمه السلطة طواعية، ليبقى هو مجرد رمز لا يملك من السلطة إلا الاسم، وقد أشار الهمذاني إلى "أن بوقا كان من بين المغول رجلاً كفؤاً ذكياً للغاية، كما كان ذا رأي وتدبير وقد فوّض إليه (أرغون) النظر في كل كبيرة وصغيرة من مصالح البلاد وجعله مطلق التصرف في كل أمر"[3]. وقد استغّل بوقا هذا الأمر فكان "يفعل كلّ ما يشاء دون إذن من الملك ومشورة من الأمراء، وينفق الأموال وفق هواه"[4]. واختار غازان لنيابته الأمير نوروز فأصدر

(1) القزاز، الحياة السياسية: ص481.

(2) القزاز، الحياة السياسة: ص482

(3) رشيد الدين ابن فضل الله، جامع التواريخ، نقله إلى العربية: محمد صادق نشأت وفؤاد عبد المعطي الصياد (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1960م) ج2/مج2/ 128؛ وانظر أيضا مجهول، الحوادث: ص472.

(4) الهمذاني، جامع التواريخ: 142/2/2.

أمراً بتفويضه الإشراف على كلِّ عملٍ في جميع البلاد من نهر جيحون إلى الفرات، ولم يكن غازان ضعيف الهمّة ليستكين إلى تحكّم نائبه به، فسرعان ما تخلّص منه وباشر مهام الحكم بنفسه[1].

ويأمل ابن الطِقْطِقَى من دعوة الملك إلى طلب العلم للتخفيف من غلو المغول في القتل والتخريب، فابن الطِقْطِقَى يرى أنَّ الملك العالم اقلُّ من غيره رغبةً في سفك الدماء، وهو لذلك يستشهد بقول بعض الحكماء بان الملك "إذا كان خلواً من العلم كان كالفيل الهائج، لا يمرّ بشيء إلا خبطه، ليس له زاجر من عقل، ولا رادع من علم"[2].

ومن الوسائل الأخرى التي يرى ابن الطِقْطِقَى أنها مهمةٌ في محافظة الحاكم على عرشه والشورى، ولذلك أشار إلى أن من خواصِّ الملك الفاضل عدم المبالغة في التفرد باتخاذ القرارات، وذلك عن طريق الحثِّ على وجوب العمل بالشورى، إذ "ينبغي للملك ألا يستبد برأيه وأن يشاور في الملمّات خواص الناس وعقلاءهم ومن يتفرس فيه الذكاء والعقل وجودة الرّأي وصحة التمييز ومعرفة الأمور، ولا ينبغي أن تمنعه عِزَّةُ المُلْك من إيناس المستشار به وبسطه واستمالة قلبه"[3].

ويعتقد ابن الطِقْطِقَى أنَّ إتباع السياسة في إدارة الدولة تساعد الحاكم على الاحتفاظ بعرشه، ولذلك فإنه يجعل السياسة من الخصال التي يجب أنّ تتوفر في الملك الفاضل، فهي كما يرى "رأسُ مال الملك، وعليها التعويلُ في حقن الدماء وحفظ الأموال ومنع الشرور وقمع الدعارة والمُفسدين والمنع من التظالم المؤدي إلى الفتنة والاضطراب"[4]. وهذه الإشارة يمكن وضعها بمواجهة الطرق

(1) القزاز، الحياة السياسية: ص204.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص18.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص25.
(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص24.

العسكرية والعنف والقسوة التي شاع استعمالها عند اغلب أمراء المغول في سبيل بلوغ أهدافهم.

ومن الطرق الأخرى التي تساعد على احتفاظ الحاكم بعرشه . كما يعتقد ابن الطِقْطِقَى– تجنّبُ الحرب بإنفاق الأموال، وفي هذا الصدد وجرياً على طريقة أدب مرايا الأمراء ينقل عن بعض الحكماء قولهم "اجعل قتال عدوَّك آخر حيلتك، وانتهزْ الفرصة وقت إمكانها. . . ومن عادى من لا طاقة له به فالرأيُ له مداراته وملاطفته، والتضرعُ إليه حتى يخلُصَ من شرّه ببعض وجوه الخلاص"[1]. وهكذا يبدو الأمر واضحا عند ابن الطِقْطِقَى، فالحرب ليست مجرد الخيار الأخير لرد العدوان، بل هي الخيار الذي يستحق بذل الأموال في سبيل تجنب بلوغه. وهذا الأمرُ يبدو مألوفا في أدب مرايا الأمراء، حتى عندما يكتب لحكام مسلمين[2]. وهنا يبدو إيثار أتباع مدرسة نصائح الملوك لأسلوب التفاوض والمدافعة بالمال لتجنب الصراع المسلح للوصول إلى الأهداف وضبط الأمن ودفع القتال[3]، وهو أمرٌ يتفقُ مع رغبةِ الحُكام في الحفاظ على عروشهم مستقرة.

ويقدّم ابن الطِقْطِقَى مجموعةً من الالتزامات يرى أنها تجبُ للسلطانِ على رعيته، وهي واجبات تساعد الحاكم في النهاية على الاحتفاظ بعرشه، وتضمن له الاستقرار في مملكته. وفي مقدمة هذه الواجبات الطاعة، فهي عنده "الأصلُ الذي ينتظم به صلاح أمور الجمهور ويتمكن به الملكُ من الإنصافِ للضعيف من القوي، والقسمة بالحق"[4]. والحديث عن الطاعة هنا يكتسب أهميته الخاصة، إذ لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ هذا الحديث موجهٌ بالأساس إلى جمهور المسلمين الذين أصبحوا تحت حكم رئيس الدولة المغولي الذي احتل بلاد المسلمين، وقتل الخليفة العباسي في بغداد، ولذلك فإن شعور الحبِّ والولاء لهذا الحاكم ولخلفائه من بعده كان ضعيفا أو معدوماً، وقد حل محله الشعور بالخوف والرهبة وعدم

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 51.

(2) المرادي، الإشارة إلى أدب الإمارة: ص28 من المقدمة.

(3) السيد، رضوان، الأمة والجماعة والسلطة، (ط1، بيروت، دار اقرأ،1404هـ/1984م) ص115.

(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري، ص28.

الاطمئنان[1]، كما أن الحديث عن الطاعة له أهميته في زعزعةِ ولاءِ الكثير من الناس الذين يرون أن في ذمتهم واجبَ الطاعة للخليفة العباسي القائم في القاهرة.

ومن الحقوق الواجبة للملك على الرعية والتي يرى ابن الطِقْطِقَى أنها تساعد على استقرار الملك، التعظيمُ والتفخيمُ لشأنه في الباطن والظاهر، وتعويد النفس على ذلك ورياضتها، وقد أورد في هذا الصدد حادثةً وقعت عندما زار السلطان غازان المدرسة المستنصرية سنة 698هـ/1298م، وكان "المدرّسون على سددهم، والفقهاء بين أيديهم، وفي أيديهم أجزاء القرآن، وهم يقرأون منها. فاتفق أن الركاب السلطاني بدأ بالاجتياز على طائفة الشافعية، ومدرسها الشيخ جمال الدين عبد الله بن العاقولي، وهو رئيس الشافعية ببغداد، فلما نظروا إليه قاموا قياماً، فقال للمدرس المذكور: كيف جاز أن تقوموا لي وتتركوا كلام الله؟ فأجاب المدرس بجواب لم يقع بموقع الاستصواب في الحضرة السلطانية، أعلى الله في الدنيا كلمتها، وفي الآخرة درجتها. ثم حكى بعد ذلك لي المدرس المذكور صورة السؤال والجواب. فأما السؤال فهو ما حكيته، وأما جوابه فلم أضبطه، وقلت له قد كان يمكن أن يقال في جواب هذا السؤال: إن تركنا للمصحف إذا كان في أيدينا واشتغالنا بغيره لم يحرم علينا في شريعتنا ولا جعل علينا في ذلك حرج، ثم إن هذا المصحف الذي قد تركناه وقمنا بين يدي السلطان قد أمرنا فيه بتعظيم سلاطيننا"[2]. وقد وردت الإشارة إلى هذه الحادثة عند ابن حجر العسقلاني[3]، غير أن روايته لم تتضمن الإشارة إلى قيام الفقهاء عن تدارسهم للقرآن من اجل الترحيب بالسلطان غازان على النحو الذي أشار إليه ابن الطِقْطِقَى، وقد أشار الأستاذ عباس العزاوي إلى أن هذا هو شأن ابن الطِقْطِقَى في الكثير من المواضع،

(1) خصباك، جعفر، العراق في عهد المغول الايلخانيين (ط1، بغداد، مطبعةالعاني،1968م) ص231.

(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري، ص33.

(3) الدرر الكامنة: 22/3.

إذ انه يتعمد النقل المغلوط والإضافة إلى الحادثة ما ليس منها لغاية في نفسه[1]. ومهما يكن الأمر فمن الواضح هنا أن ابن الطِقْطِقَى حاول توظيف الحادثة في الشرعنة لوجوب تعظيم الحاكم المغولي والإشارة إلى أن المسلمين مأمورون بذلك في الشرع.

ثالثا: حثُّ الحاكم على معاملةِ الرعيةِ بالإحسانِ والرأفةِ والعدلِ

ومن الأمور التي سعى ابن الطِقْطِقَى لتأصيلها ضمن رؤيته السياسية حثُّ الحاكمِ على معاملةِ الرعيةِ بالإحسانِ والرأفةِ والعدلِ، وعدم الإفراط بالقتل والتثبت في ذلك. وهذه الدعوة من الخصال المشهور تداولها في أدب مرايا الأمراء، وهي تكتسب أهميّتها في ظل المناخ الحربي والمؤامرات والدسائس التي راجت في تلك الحقبة، فقد أُلف كتاب الفخري في ظل مناخ حربي قلق، ففي عام 699هـ/1299م سقطت بلاد الشام بيد غازان خان بعد ان دَحَرَ جيوش المماليك[2]، وبرغم الانسحاب السريع للمغول من بلاد الشام، فقد عاودوا غزوها سنة 700هـ/1300م، وعبروا الفرات وأخذوا يعيثون الفساد في نواحي بلاد الشام، حتى خلت دمشق من سكانها[3]. وقد نتج عن تلك الحروب العديد من حالات القتل والسلب والتشريد، وقد شاع بين الناس قسوة المغول وشدة إسرافهم في القتل والتدمير، الأمر الذي أثار حنق الشعوب عليهم، مما أدى إلى عدم استقرار حكمهم وطاعة الشعوب لهم، ولذلك يلحظ تركيز ابن الطِقْطِقَى على فضائل العفو والوفاء بالعهد، واللطف على الرعية. فهو يشير في معرض حديثه عن الحقوق الواجبة للرعية على الملك إلى

(1) تأريخ العراق: 374/1.

(2) الدواداري، المعز أيبك أبي بكر بن عبد الله، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: اورلخ هارمان (القاهرة، مطبعة مصطفى عيسى ألبابي الحلبي، 1391هـ/1971م) 19/9؛ أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر في أخبار البشر (ط1، مصر، المطبعة الحسينية، دت) 42/4.

(3) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر: 45/4؛ ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، باعتناء: عبد الرحمن اللذقي ومحمد بيضون (ط10، بيروت، دار المعرفة، 1428هـ/2007م) 422/14.

"الرفق بهم والصبر على صادرات هفواتهم"[1]، و"العفو عن الذنوب وحسن الصفح عن الهفوات وهذه أكبر خِصال الخير وبها تُستمال القلوب وتُصلح النيات"[2]. وفي سبيل التقليل من الإسراف في العقوبة والقتل أشار ابن الطِقْطِقَى إلى أنه "لا ينبغي للملك أنّ يتهدد من يكفي في تأديبه الإعراض والتّقطيب، وكذلك لا ينبغي أن يحبس من يكفي في تأديبه التهديد، كما أنه لا ينبغي أن يضرب من يكفي في تأديبه الحبس، ولا أن يقتل بالسيف من يكفي في تأديبه ضرب العصا"[3].

ويعظّم ابن الطِقْطِقَى من شأن القتل وإزهاق النفس، وينبهُ إلى وجوب تثبت الملك فيه وتأنّيه وتروّيه حتى تقوم الأدلة على وجوب القتل، فإذا وجب استعمله على الوضع المعهود[4]. ويحاول دحض ما كان رائجاً عند بعض الملوك الذين يحبون أن ينتشر عنهم "حديث صرامةٍ وشهامة وسياسة قاهرة فيستهين بالقتل ويسّهل أمره ويبادر إليه، وغرضه إثبات الهيبة وإقامة السياسة من غير التفات إلى ما في طيّ ذلك من إزهاق النفس التي حرمت إلا بالحق".

ثم أشار إلى إن الإفراط في القتل "من أخطر الأمور على الملك والصواب ألا يزال في نفسه كارهاً للقتل صادفاً عنه مهما أمكن حتى تدعو إليه الضرورة"[5].

كما حاول ابن الطِقْطِقَى حثَّ الحاكم على التقليل من حدة العقوبات، فهو يشير إلى أن على الملك الفاضل أن يمعن النظر في أصناف العقوبات "فكم من عقوبة قد أتت على مهجة المعاقب من غير أن يراد إزهاق نفسه. . . والنظر في أصناف العقوبات موكل إلى نظر الملك الفاضل، وبحسب ما يقتضيه الحال الحاضر، ولكن الأصل الكلي فيه أن يكون الملك في نفسه كارهاً لذلك غير متحلّ

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص34.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص20.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 41.
(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 42،41.
(5) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 43.

به، لا يبادر إليه ولا يقدم عليه إلا إذا دعت إليه ضرورةٌ ماسّةٌ لا يقضي فيها حق نفسه ولا يشفي بها غيظ صدره"[1].

ثم إن ابن الطِقْطِقَى لا يرى أن الحقد خصلةٌ محمودة في الملك، ويستغرب "كيف يقال كذلك والملك متى كان حقوداً فسدت نيّته لرعيّته، فمقتهم وقلل الالتفات إليهم والشفقة عليهم، ومتى أحسوا بذلك تغيرت نياتهم له، وفسدت بواطنهم" وأنه ليس في الحقد "سوى تنغيص عيش الملك وتبغيض رعيته إليه وإيحاشهم منه". وفي سبيل الإمعان في ترغيب الحاكم بترك الحقد يشير إلى مضاره على الملك، فالحقد يجعل "الملك طول دهره يعاني من الغيظ والحقد عليهم الرعية. ما ينغص عليه لذته، ويشغله عن كثير من مهام مملكته"[2]. ولهذا فهو يؤكد "أن الحقد من أضرّ الأشياء للملك، وأن أوفق الأشياء له الصفح والعفو والغفران والتناسي"[3].

ومن الخصال التي يرى ابن الطِقْطِقَى أنها مهمة لاستقرار المُلك وحقن دماء الرعية الوفاء بالعهد، فهذه الخصلة تساعد على التقليل من إقبال المغول على الإسراف في القتل، والإحسان إلى الرعية فهي"الأصل في تسكين القلوب، وطمأنينة النفوس، ووثوق الرعية بالملك إذا طلب الأمان منه خائف، أو أراد المعاهدة منه معاهد"[4]. وهذه الإشارة تأتي في الوقت الذي فقد فيه الناس الثقة بالمغول بعد ما شاع عنهم عدم وفائهم بالعهود التي يقطعونها على أنفسهم من حفظ أرواح السكان وأموالهم. فمثلا انه لما طلب المغول من حاكم ميفارقين التسليم، ودعوه إلى الطاعة والخضوع، رفض الملك الكامل الإصغاء إلى عهودهم، وقرر القتال، وبرر موقفه بان المغول لا يوثق بوعدهم، وإنه لن ينخدع بكلامهم المعسول، وقال فيما قال "إذ كيف أثق بابن رجل نكث العهد والميثاق مع خورشاه (كذا) والخليفة وحسام الدين عكه (كذا) وتاج الدين أربل وقد جاء الملك الناصر

(1) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 44.
(2) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 21.
(3) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 22.
(4) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص 24.

الدين (كذا) خصيصا بأمانكم فرأى في نهاية الأمر ما رأى. . وسوف أرى أنا أيضاً ما سبق أن رأوه"[1]. ولما حاصرت جيوش المغول قلعة ماردين، أرسلوا إلى حاكمها الملك السعيد يطلبون منه التسليم، ومنحوه الأمان، فكان مما أجاب "كنت قد عزمت على الطاعة والحضور إلى الملك، ولكن حيث إنكم قد عاهدتم الآخرين ثم قتلتموهم بعد أن اطمأنوا إلى عهدكم وأمانكم فإني الآن لا أثق بكم"[2]. ومن الأمور التي يرى ابن الطِقْطِقَى ضرورة تدقيق الفكر فيها، والتثبت التامِّ والتأني في تأملها، حديث السعايات والنمائم، وهذه الإشارة لها ما يبررها من الواقع السياسي لدولة المغول، فقد ساءت العلاقة فيما بين الأمراء، واشتد الخوف والقلق بسبب رواج سوق الوشاية بينهم، وأخذهم بالشك والتهمة، فكانوا يخافون على أنفسهم من أقرانهم[3]. وكثيرا ما كان الوشاة ينسبون إلى منافسيهم مكاتبة سلطان المماليك لغرض الإيقاع بهم عند الإيلخان، كما حدث مع الصاحب عطا ملك الجويني سنة 677هـ/1279م[4]. ولهذا أكد ابن الطِقْطِقَى إلى ضرورة تثبت الملك من صحة أحاديث الوشاة "فكم من نمامٍ أو ساعٍ قد شفى غيظه بإيقاع مسكينٍ بين يدي ملك قاهرٍ في تهمة هو بريء منها، ثم اشتبه الأمر على الحاكم فاهلك الرجل البريء بغير ذنب، ثم لما علم بصورة الحال ندم حين لا ينفع الندم"[5].

(1) الهمذاني، جامع التواريخ: 319/1/2.
(2) الهمذاني، جامع التواريخ: 324/1/2.
(3) خصباك، العراق في عهد المغول: ص81.
(4) الهمذاني، جامع التواريخ، 82.73/2/2؛ كتاب الحوادث، 436.
(5) ابن الطِقْطِقَى، الفخري: ص63.

Ibn AL-Taqtaq's Political Vision in the Light of the Mongol's Control

Muhmmad Khalid, Ph.D

Abstact

Ibn AL-Taqtaq's is one of the scholars and men of letters who try to adapt themselves to the new situation represented in the Mongol's occupation of many Islamic lands and the fall of the Islamic Abbassid Caliphate in Baghdad

(656AH-1258AD). The political and ideological changes imposed by the Mongol especially in the ruling and administrative systems have greatly affected the political vision of Ibn AL-Taqtaq's in his book (Al- Fakhri fi al-Ădāb al- Sultāniya wal- Duwal al- Islāmia). (lit. The Honorary in the Sultanic Ethics and Islamic States). The vision turns out harmonious with the new changes. It crystallizes Ibn al-Taktaki's attitude toward that rule. Ibn AL-Taqtaq's political vision is basically characterized by three characters. The first lies in establishing juristic bases for the Mongol rule. Ibn AL-Taqtaq's state that for a rule to be juristic it must exhibit the ten characteristics of reason, justice, knowledge, piety, forgiveness, generosity, solemnity, policy, fidelity, and the ability to fathom mysterious matters. The second base, however, is providing the advice and instruction that help rulers in general and Mongol rulers in particular keep to their rule through emphasizing the importance of justice, knowledge, autocracy, consultation and forgiveness. As for the third base, it encourages the ruler to treat his subjects with kindness, mercy and justice to maintain security and stability and consequently stable authority.